

# حظر الاتجار بالبشر في القانون الدولي

## دراسة مقارنة مع التشريعات الوطنية

أ. م. د. عدنان عباس موسى النقيب

ماجد حاوي علوان الربيعي

جامعة بغداد / كلية القانون

### المقدمة

الاتجار بالبشر، هو انتهاك لحقوق الإنسان مسلّم بوجوده ويحظره القانون الدولي، وهو ظاهرة تمس بتأثيرها جميع البلدان والمناطق في العالم، ذلك لوصفه جريمة منظمة في كثير من الأحيان ترتكب على الصعيدين الوطني والدولي لا يقف عند أي حدود جغرافية أو ثقافية أو سياسية أو دينية كما أنه يُعد ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم بعد الاتجار غير المشروع في السلاح، والاتجار في المخدرات وضحايا هذه الجريمة ومرتكبيها على حد سواء ينحدرون من أنحاء العالم جميعاً. وقد عرف بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000<sup>(1)</sup> الاتجار بالبشر في المادة الثالثة فقرة (أ) بأنه "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء"

ولاشك إن هناك دوافع كثيرة تتسبب في انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر، والدوافع هي مجموعة عوامل تساعد على التحفيز لعمل تصرف أو سلوك ما، وهذه العوامل يمكن أن تكون لها أبعاد اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية تدفع البعض نحو هذا التصرف أو

السلوك. وقد أصبحت ظاهرة الاتجار بالبشر ظاهرة إجرامية عالمية، وصورة من صور الإجرام المنظم. وقد ساعد على انتشارها أسباب كثيرة نتج عنها تزايد هذه الجريمة وتفاقمها في ضوء العولمة التي سهلت انتقال الأشخاص والأموال بين الدول مما أدى إلى ظهور كثير من الجرائم ومنها جرائم الاتجار بالبشر<sup>(2)</sup>.

كما إن انتشار الانترنت يعد من أبرز الأسباب التي لها دور فعال في انتشار هذه الظاهرة، إذ يُستغل الانترنت في تسهيل تلك التجارة عبر الشبكة، فأصبحت تلك الظاهرة يُروّج لها من خلال تلك الشبكة، ويتم العرض والبيع والشراء، والتواصل بين أفراد العصابات الإجرامية المنظمة بهدف إبرام الصفقات، ومن ثم تصبح للمجرمين في ممارسة سلوكهم الإجرامي مساحة أوسع ومن دون متابعة أو مراقبة، فأصبحت تلك الظاهرة عابرة لحدود السياسة والجغرافية كافة<sup>(3)</sup>.

وسوف نتناول العوامل التي تساعد على انتشار تلك الظاهرة والأسباب المؤثرة في انتشارها وآثار انتشارها وذلك من خلال تقسيم هذا البحث على مبحثين ما يلي:-  
المبحث الأول:- عوامل انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر وأسبابها.  
المبحث الثاني:- آثار وتداعيات ظاهرة الاتجار بالبشر.

## المبحث الأول

### عوامل انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر وأسبابها

نتطرق في هذا المبحث إلى العوامل الرئيسية والأسباب الدافعة إلى وقوع الأشخاص ضحايا لجرائم الاتجار. لذلك سوف نقسم هذا المبحث على مطلبين كالآتي:-  
المطلب الأول:- عوامل انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر.  
المطلب الثاني:- الأسباب المؤثرة في انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر.

### المطلب الأول

#### عوامل انتشارها ظاهرة الاتجار بالبشر

تتعدد عوامل انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر، فهذه العوامل في مجملها معقدة وأحيانا تعزز بعضها البعض، وهناك عوامل كثيرة منها اقتصادية وسياسية واجتماعية

و دينية و بيئية و غيرها, و عليه فإننا سوف نتناول بعض العوامل الأساسية التي ساعدت على انتشار تلك الظاهرة من خلال تقسيم هذا المطلب على ثلاث فروع.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية.

الفرع الثاني: العوامل السياسية.

الفرع الثالث: العوامل الاجتماعية.

### الفرع الأول

#### العوامل الاقتصادية

تتعدد العوامل الاقتصادية التي تتسبب في انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر ومنها الفقر و جاذبية الحصول على مستوى معيشي أفضل في مكان آخر, فغالبية ضحايا الاتجار بالبشر هم ممن يعانون من أوضاع اقتصادية متدنية و يفتقرون للموارد المالية و لا يملكون دخلاً ثابتاً و لم تتوافر لهم الحماية اللازمة و وسائل الدفاع عن أنفسهم<sup>(4)</sup>.

و يستغل التجار هؤلاء الضحايا و قطع الوعود الكاذبة لهم من أجل توفير سبل العيش و الرفاهية, و لكن في حقيقة الأمر نجد أنهم يخدعونهم بذلك, حيث يتم تجنيدهم و بيعهم و نقلهم من دولة إلى أخرى بقصد الاتجار و الربح من ورائهم و ان تزايد حالات الفقر في العالم و تدهور المستوى المعيشي في أماكن متفرقة من العالم<sup>(5)</sup>, و توحش النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يسود العالم حالياً الذي يتضمن مفاهيم اقتصادية تقوم على أساس أن كل شيء قابل للبيع و الشراء و الهدف هو الربح, بغض النظر عن النظرة الأخلاقية,

و بالمقابل يتطلع بعض الفقراء إلى التمتع بالحياة الاستهلاكية و تحقيق أحلامهم على حساب إنسانيتهم و كرامتهم أو ببيع أنفسهم أو بمن يتولون تربيتهم<sup>(6)</sup>. و ان انتشار البطالة في معظم البلدان العالم و ما ينتج عنها من عدم القدرة على تأمين الدخل اللازم لتوفير متطلبات الأسرة الضرورية, الأمر الذي يشكل ضغطاً على الأسر فتدفع بأبنائها للهجرة خارج بلدهم بحثاً عن العمل مما يكونوا أكثر عرضة للاتجار بهم<sup>(7)</sup>.

و يرى الفقيه ارنست رافينستين و هو صاحب النظرية الأولى للهجرة " أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع و الجذب, حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة و الفقر الناس إلى ترك بلدانهم الأصلية إلى مناطق أكثر جاذبية, وأضاف أن الهجرة تزايدت مع تطور التكنولوجيا"<sup>(8)</sup>.

وقد دفعت قلة فرص العمل الشباب إلى مستنقع الجريمة للعمل كوسطاء أو سماسرة أو عملاء لتجنيد المجنى عليهم أو إيوائهم أو نقلهم أو استقبالهم لحساب العصابات الإجرامية، حيث يعمل المتاجرون بالبشر على استغلال الضعف المالي الذي تعاني منه بعض المجتمعات وأفرادها ويتم إغوائهم بوظائف جديدة وموارد مالية عالية<sup>(9)</sup>.

## الفرع الثاني

### العوامل السياسية

من أبرز العوامل السياسية هي التوترات الموجودة في معظم المجتمعات وعدم الاستقرار السياسي نتيجة الحروب والنزاعات والصراعات السياسية والطبقية والاجتماعية<sup>(10)</sup>. وقد أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 13/ كانون الثاني / 2012 بورود تقارير كثيرة عن مقاتلي ( حركة الشباب المجاهدة ) في الصومال تتهم بارتكاب العنف الجنسي، بما في ذلك أرغام النساء على الزواج والاستعباد الجنسي وأفادت التقارير بأنه يتم إيقاف النساء عند نقاط التفتيش وإبلاغهن بأن بعض المقاتلين قد اختاروهن للزواج وفي الأعم والأغلب يمتثلن للأمر خوفاً من الانتقام<sup>(11)</sup>. وكذلك عدم فاعلية بعض الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية وعدم قدرتها على التواجد في معظم المناطق لاستيعاب الشباب والتعبير عن متطلباتهم واحتياجاتهم. كل هذا فتح المجال على مصراعيه لممارسة الاتجار بالبشر لافتقارهم ممارسة الحياة السياسية التي تنمي لديهم القدرة على إبداء الرأي والحوار عن مسائل عامة أو اجتماعية أو حياتية<sup>(12)</sup>.

كما أن غياب التشريعات القانونية أو عدم تفعيلها أو ضعف الأجهزة الأمنية المتابعة لهذه الظاهرة جعل الإرهاب يستعمل البشر دروعاً لعمله الإرهابي للتفجيرات وقتل الآلاف من الأبرياء<sup>(13)</sup>.

## الفرع الثالث

### العوامل الاجتماعية

من أبرز العوامل الاجتماعية هي تزايد حالات الطلاق والانفصال بين الزوجين، وتشريد الأطفال مما يجعلهم فريسة سهلة للعصابات الإجرامية، وتخلي المجتمع عن مساعدة المرأة المعيلة التي ليس لها دخل شهري مما يدفع بها إلى مستنقع الجريمة ضعفها وحاجتها من

العصابات الإجرامية لاستغلالها كسلعة تباع وتشترى<sup>(14)</sup>. وكذلك تساهم الأمية في عدم الحصول على العمل المناسب مما يدفع إلى تشغيل الصغار والاتجار بهم وإن انسداد آفاق التعليم والجهل تؤدي بالطفل إلى ارتكاب أفعال لا يعرف مدى تأثيرها<sup>(15)</sup>.

كما إن عدم المساواة بين الجنسين والممارسات التمييزية الناتجة عنها. فالعادات والتقاليد التي تميز بين الجنسين بما في ذلك الزواج القسري يعد شكلاً من أشكال الاتجار بالبشر لما تمثله من عبودية واسترقاق للمرأة بموجبها يبيح العرف أو القانون للآب أو الوالد حق التصرف بالمرأة وتزويجها لمن يشاء من دون أن يكون لها حق الاعتراض على هذا الزوج<sup>(16)</sup>.

وتعد الهجرة من الريف إلى المدينة من الأسباب الدافعة نحو الانحراف، فهؤلاء المهاجرون غالباً ما يصطدمون بمتطلبات عالية للعمل والتنافس في المدينة لا تتوفر لديهم بسبب تعليمهم المتدني، فيصعب عليهم العودة كفاشلين فيعيشون على هامش المدينة وبما إن أغلبهم غير متزوجين فيساهم ذلك في انحرافهم جنسياً ويستغلون من قبل الآخرين<sup>(17)</sup>.

ومن العوامل الاجتماعية الأخرى التي أدت إلى ازدياد وظاهرة الاتجار بالبشر "العنصرية" وانتشارها إذ حيث وجد إن العنصرية وعقد الخوف من الأجانب والتحيز ضد العمال الأجانب والإجحاف بهم تعد من العوامل المهمة التي تغذي حركة الاتجار بالعمالة غير المشروعة والعامل الأجنبي المختلف من حيث العرق والجنس، لا ينظر إليه على اعتبار أنه من بني البشر المتساوين في الحقوق لذا يصبح من الممكن استغلاله وانتهاك حقوقه بأساليب لا يمكن إتباعها بالنسبة للعمال المنتمين إلى نفس العرق والجنس<sup>(18)</sup>.

وكذلك انتشار ظاهرة التسول والتي تعد من أكثر الظواهر الاجتماعية انتشاراً في العالم وقلماً يوجد مجتمع يخلو منها بسبب قدرتها على التخفي بأشكال متعددة، فهي نتاج الحضارة الإنسانية ومن نتائج الفوارق الطبقيّة والتي تجعل من المتسول عرضه للاستغلال من قبل العصابات الإجرامية. مما جعلها عاملاً من عوامل انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر<sup>(19)</sup>.

ومن العوامل الأخرى هو تفسخ النظام العائلي وضعف العلاقات والروابط الاجتماعية مما أدى إلى ضعف دور العائلة في تأمين الحماية والرعاية لأفرادها ووفاء رب الأسرة والمسؤولية الملقاة على عاتق بعض الأطفال من دعم عوائلهم مما حدا بهم

للعمل في شتى المجالات من أجل توفير مصدراً للعيش فما يكونوا أكثر تعرضاً للاستغلال من أجل الاتجار بهم<sup>(20)</sup>.

## المطلب الثاني

### الأسباب المؤثرة في انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر

على الرغم من تنوع أسباب انتشار تلك الظاهرة إلا أن هناك أسباب مؤثرة على انتشارها والتي تتكامل في كثير من الحالات مع بعضها البعض، بحيث تتسبب في انتشار تلك الظاهرة وقد وضعت الكثير من الدراسات الأسباب المتشابهة والمؤثرة في انتشار تلك الظاهرة والتي سنوضحها من خلال تقسيم هذا المطلب على ثلاث فروع.

الفرع الأول: زيادة الطلب.

الفرع الثاني: العولمة.

الفرع الثالث: الفساد الحكومي والتعقيدات الادارية.

### الفرع الأول

#### زيادة الطلب

يقصد بالطلب هو مصطلح اقتصادي يمكن تكييفه مع سياق الاتجار بالبشر، فيوصف بأنه الرغبة في الحصول على قوة عاملة لاستغلالها أو على خدمات تنتهك لأجلها حقوق الإنسان للشخص الذي يقدمها والطلب له أوجه عدة منها الطلب للاستغلال الجنسي، والطلب على اليد العاملة الرخيصة وعلى خدام المنازل والطلب على نزع الأعضاء وبيعها والطلب على التبني غير المشروع والزواج بالإكراه والطلب لإغراض الأنشطة الإجرامية أو لإغراض التسول أو الاستغلال في النزاعات المسلحة<sup>(21)</sup>.

يعدُّ الطلب العامل الأساسي والمحرك للاتجار بالبشر واحد الأسباب المهمة في ازدياد هذه الظاهرة وهذا ما أكدته إحدى الدراسات التي أعدها عدد من الباحثين البريطانيين التي اهتمت بدراسة الأسباب الدافعة لارتكاب جرائم البغاء والخدمة بالمنازل (كأحد صور الاتجار بالبشر) في أوروبا وآسيا واشنطن، التي أوضحت إن زيادة الطلب هو العامل الأساسي واحد الأسباب الهامة للاتجار بالبشر<sup>(22)</sup>

وترجع أسباب زيادة الطلب على الاتجار بالبشر لأسباب عدة منها، انخفاض عنصر المخاطرة فيها عن غيرها من الجرائم كالتجارة في السلاح والمخدرات إضافة

خطر الاتجار بالبشر في القانون الدولي دراسة مقارنة مع التشريعات الوطنية .....  
أ. م. د. محمدان عباس موسى النقيب، ماجد حاوي علوان الربيعي

للمكاسب السريعة التي يتم الحصول عليها من جانب القائمين عليها من استغلال الأفراد، فضلاً عن الحرمان المتزايد والتهميش الذي يتعرض له الضحايا في المناطق التي يعيشون فيها على خلاف أقرانهم، كما إن هناك مناطق جاذبة لهؤلاء المهمشين بسبب ما ينشر عنها وما يستشعرونه من حياة رغد يعيش فيها أهلها<sup>(23)</sup>.

كما إن سماح القوانين بالتبني في الدول الغربية حيث توجد أسر لا تتجب الأطفال مما يجعل تجارة الأطفال لغرض التبني تجارة مربحة يطوف فيها تجار الأطفال العالم بحثاً عن الأطفال خطفاً وشراءً وتهريبهم لغرض بيعهم للأسر الراغبة في التبني والتي يوجد أكثرها في أمريكا وإيطاليا<sup>(24)</sup>.

كذلك انتشار سياحة الجنس في بعض البلدان وانتشار بيوت الدعارة وعدم وجود قوانين تعاقب على هذه

والممارسات الفاسدة أدى إلى زيادة الطلب على النساء واستغلالهن في تجارة الجنس<sup>(25)</sup>.

وإنَّ وجود شبكات الإجرام التي تتعامل بتجارة الأطفال واستغلالهم في الجنس وغيرها، والتي تتطلب طبيعة عملها استقطاب أكبر عدد من الأشخاص للاستمرار في عملها، وهذه العصابات أصبحت تمثل تجارتها اليوم أبرز تجارة غير مشروعة تنتهك حقوق الإنسان وأصبحت لها تنظيمات دولية وفروع تعمل في دول عدة بعضها يؤمن الضحية وبعضها يختص بالتهريب وإجراءاته وبعضها يعنى بالضحية بعد وصولها والاتفاق على بيعها أو استغلالها<sup>(26)</sup>.

وقد تضمن بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال أحكام محددة بشأن الطلب، والتي تحت الدول على اعتماد تدابير من أجل عدم التشجيع على الطلب<sup>(27)</sup>.

## الفرع الثاني

### العولمة

تعرف العولمة، بأنها التزايد المكثف لتدفقات السلع والخدمات ورأس المال والأفكار والمعلومات والسكان بين الدول وما يؤدي إليه ذلك من تكافل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود. كما ويعرفها البعض، بأنها مرحلة من مراحل تطور

خطر الاتجار بالبشر في القانون الدولي دراسة مقارنة مع التشريعات الوطنية .....

أ. م. د. محمدان محباس موسى النقيب، ماجد حاوي علوان الربيعي

النظام الرأسمالي العالمي، فيها تدوب الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والسلوكية للدول القومية في الإطار العالمي من خلال ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الهائلة والتي خلقت اتجاهًا عامًا لانفتاح الدول على بعضها ليتكون ما يسمى عالم بلا حدود (28).

كما ساعدت العولمة على انتشار العلوم والثقافة والمعلومات في المجالات كافة، وجعلت من العالم قرية كونية صغيرة إلا أنها قد ساعدت أيضًا على تنامي كثير من الحركات الإجرامية فقد استغلت العصابات الإجرامية تلك العولمة لنشر جرائمها وتوزيع عملائها وحصد المليارات من الدولارات في الجرائم المختلفة منها جريمة الاتجار بالبشر، والتي أصبحت العولمة عاملاً كبيراً في حدوثها بفعل مداخلاتها والتي بسطت نفوذها المادي على البشر، وأصبحت الجريمة محددة تماماً كالسلع والخدمات بدون قيود متجاوزة في تعاملاتها الأعراف والمبادئ والقوانين التي تنظم سلوك البشرية (29).

وقد أشار مدير المكتب التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة انطونيو ماريا كوستا إلى عولمة الجريمة بقوله " لقد تحولت الجريمة المنظمة وتحولت إلى قوة في مقدمة القوة الاقتصادية والمسلحة في العالم" (30).

ومع اندماج العولمة مع ثورة الاتصالات والمعلومات المتمثلة بالانترنت فقد ساعدت على نمو تلك الظاهرة وتطورها، ومن المعروف إن للانترنت دور ايجابي مهم في حياتنا المعاصرة إلا أن هذا الدور لا يمنع من وجود دور سلبي في نشر جرائم الاتجار بالبشر. إذ نشر أحد المتخصصين في هذه النوعية من الجرائم إلى أن عصابات الإجرام المنظم تستغل الانترنت في تسير شؤون الاتجار بالبشر، فيمكن من خلالها إبرام الصفقات غير المشروعة بين عصابات الإجرام المنظم وبين الضحايا في بلدانهم من دون الانتقال وبالتالي يكون ثمة توفير للوقت والتنقل فتبرم الصفقة من دون إن يكون لقاء أو انتقال.

وقد أكدت ذلك "كريستا وامرمان" وهي ناشطة في منظمة فرنسية يطلق عليها اسم (أرض الرجال): "إن بعض الأشخاص قد يذهبون إلى تايلاند على سبيل المثال ويلتقطون صور جنسية للأطفال ثم ينقلونها إلى عنوانهم الإلكتروني الخاص ويتخلصون من الأصل، وبذلك تفشل السلطات في تايلاند في القبض عليهم لان الصور الأصلية ليست بحوزتهم، كما تقول: "إن هؤلاء الأشخاص يفعلون ذلك بشكل متزايد عن طريق الهواتف والحاسبات المحمولة" (31).



### الفرع الثالث

#### الفساد الحكومي والتعقيدات الإدارية

يعدُّ الفساد الحكومي عائقاً رئيساً في مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر وسبب هام أيضاً من أسباب انتشارها، ويمنع تحقيق التقدم في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر ويظهر ذلك بوضوح من خلال الرضوخ لسماسرة الاتجار بالبشر في قبول الرشاوى والهدايا العينية وأداء أعمال أخرى بعيدة عن الوظيفة لضعف الأجور. فقد درج أعضاء الجماعات الإجرامية المنظمة بهدف تسهيل مهامهم محاولة إفساد ذمم موظفي الحكومات وشراء تلك الذمم بمبالغ خيالية<sup>(32)</sup>.

فيقع هؤلاء الموظفون فريسة تلك العصابات، حيث تتولد الجرائم نتيجة هذا الفساد سواء المالي أو الإداري أو السياسي أو غيرها<sup>(33)</sup>.

وقد نص إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة على أن الدول تلتزم باتخاذ تدابير دولية مشددة لمكافحة الفساد تستند إلى إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية والمدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة والمحافل الإقليمية الدولية.... ودعم البرنامج العالمي لمكافحة الفساد الذي وضعه المركز المعني بمنع الإجرام الدولي ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة والذي يضع تشاور وثيق مع الدول والدراسة من جانب لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية<sup>(34)</sup>.

كما أشار إعلان فيينا بشأن بناء الثقة في الحكومة بأن الفساد هو واحد من أكبر التحديات التي تواجه العالم. فالفساد والذي يضر فيه مسؤولون من كلا القطاعين العام والخاص يمثل سوء استعمال للسلطة على نحو خطير ومدمر، ولكي تكون للمواطن ثقة بالحكومة لا بد أن يتصرف موظفو الخدمة المدنية المسؤولون المنتخبون وغيرهم من أصحاب المصلحة وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية وطبقاً للقانون<sup>(35)</sup>.

### المبحث الثاني

#### آثار وتداعيات ظاهرة الاتجار بالبشر

وفي ضوء تفاقم جريمة الاتجار بالبشر يمكن رصد أهم الآثار والتداعيات السلبية في المجالات كافة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وذلك على النحو الآتي:-

المطلب الأول:- الآثار الاقتصادية

المطلب الثاني:- الآثار الاجتماعية

المطلب الثالث:- الآثار السياسية

## المطلب الأول

### الآثار الاقتصادية

تعد ظاهرة الاتجار بالبشر من الظواهر الاقتصادية المختلفة بشكل عام، إذ أنها تعتبر من الأنشطة غير المشروعة التي تغذي الاقتصاد الأسود وإنها تؤثر على تشويه الاقتصاد القومي وعلى معظم جوانب النشاط الاقتصادي<sup>(36)</sup>.

وسنوضح أهم هذه الآثار من خلال تقسيم هذا المطلب على ثلاث فروع.

الفرع الأول:- تشويه هيكل العمالة.

الفرع الثاني:- تشويه هيكل الدخل.

الفرع الثالث:- تشويه الوعاء الضريبي.

### الفرع الأول

#### تشويه هيكل العمالة

إذا كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد أفرزت ظاهرة الاتجار بالبشر بمختلف أنواعها كان لها تأثير على قوة العمل ومعدلات البطالة إذ وصلت هذه الآثار إلى درجة تشويه هيكل العمالة وتدمير البنية البشرية الأساسية للمجتمعات كافة التي تعاني من هذه الظاهرة، خاصة إذا كان الأطفال محلاً لها باعتبارهم يمثلون قوة العمل المستقبلية<sup>(37)</sup>. وتشويه هيكل العمالة يتجسد في الصور التالية:-

أولاً: استنزاف الموارد البشرية وتدميرها.

تؤدي ظاهرة الاتجار بالبشر بالنسبة للدول المصدرة لها إلى استنزاف القوة العاملة وتدميرها على مستوى الأطفال والبالغين. فإغراءات الربح السريع والسهل تؤدي إلى التحول من الأنشطة المشروعة إلى الأنشطة الغير مشروعة سواء في داخل البلاد أو عبر الحدود الوطنية ولذلك فإن الهجرة بكافة صورها تعمل على التخلص من فائض العمالة في الدولة المصدرة لها واستيعابها في اقتصاديات الدولة المصدرة لها بل إن مبعثها هو الحصول على ربح سريع ومضمون لأن هذه السلعة البشرية موضوع الاتجار بالبشر

عادة ما تكون قليلة الخبرة والتعليم والكفاءة بحيث لا يكون في مقدورها منافسة العمالة المهنية الماهرة في الخارج، إضافة إلى ذلك إن هجرة العمالة الغير مهنية للاتجار بها يعني إنها هجرة مؤقتة وليست دائمة تعود بعدها إلى دولها الأصلية وتحمل اقتصاديات الدولة المصدرة لها عبئاً إضافياً ومن ثم فإن عملية تصدير هذه الفئة لا يعالج الأوضاع المشوهة في هذه الاقتصاديات بل على العكس يزيد من تشويهها<sup>(38)</sup>، أما بالنسبة للدول المستوردة لهذه السلعة البشرية فإن هذه العمالة المستوردة يقصد الاتجار بها بأنشطة مشروعة أو غير مشروعة عادة ما تهدر العمالة الوطنية في الدولة المستوردة حيث يندفع أصحاب الأعمال إلى تشغيل هذه العمالة الرخيصة التي لا تكلفهم نفقات تذكر خاصة الأطفال على حساب العمالة الوطنية مرتفعة النفقات من حيث الأجور والمطالبة بحقوقها.

#### ثانياً: ارتفاع معدلات البطالة.

يعمل هؤلاء بصورة غير رسمية وغير معلنة مما يعني أنهم لا يحسبون ضمن القوة العاملة في الدولة ولا تسجل دخولهم في الإحصاءات الرسمية للدخل القومي وهو ما يؤثر في السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة، وذلك لأن البيانات غير الصحيحة والمعلومات غير الكاملة عن معدل البطالة تؤدي إلى عدم التقييم الصحيح للأداء الاقتصادي ومن ثم إلى تشخيص غير سليم للظاهرة وبالتالي إلى اتخاذ إجراءات خاطئة للقضاء عليها، فالاقتصاد الذي يعمل بمستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل يعني اتخاذ إجراءات توسعية أكثر من اللازم لمواجهة هذه المشكلة بما يترتب على ذلك من مضاعفة للآثار التضخمية<sup>(39)</sup>.

### الفرع الثاني

#### تشويه هيكل الدخل

قد تؤدي تحولات عناصر ظاهرة الاتجار بالبشر لدخولهم إلى انتعاش في الاقتصاد الداخلي إلا إنه انتعاش كاذب في أغلب الأحيان إلا إن هذه الدخول و الأموال تترتب عليها آثار اقتصادية خطيرة، إذ تؤدي إلى تمكين الأفراد الذين حصلوا عليها من الانتقال من فئة داخلية أقل إلى فئة داخلية أعلى عادة ما تكون فئة استهلاكية من الدرجة الأولى بل قد يدفع هذا بعض الأفراد ذوي الدخول المنخفضة أو المتوسطة إلى قبول العمل في وظائف

وأعمال دنيا لا تتأخر مؤهلاتهم العلمية وذلك للحصول على دخل أعلى في محاولة لرفع مستوى معيشة أسرهم مما يدي إلى سوء توزيع الموارد والمهارات في المجتمع<sup>(40)</sup>.  
ومن ناحية أخرى تساعد تجارة البشر على التنامي السريع في معدلات التضخم مما يؤدي إلى تشويه هيكل الأسعار المحلية، فكون هذا النمط من التجارة يعد من الأنشطة التي تدرج في الاقتصاد الخفي بما يؤدي إلى تولد دخل ضخم بالنسبة إلى فئة التجارة أو الضحايا من دون أن يقابلها إنتاج يستوعب هذه الزيادة في الدخل غير الرسمية وما يترتب على ذلك زيادة الطلب على السلع وخاصة الاستهلاكية دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج<sup>(41)</sup>.

### الفرع الثالث

#### تشويه الوعاء الضريبي

تعدُّ من أبرز الآثار السلبية المترتبة على انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر هو حصول بعض الأفراد على دخول من دون دفع أي ضرائب عنها، مما يشكل إخلالاً بقاعدة العدالة الضريبية بينما يدفع أصحاب الدخل المشروعة الضرائب المفروضة عليهم ولا يتمكنوا من التهرب منها على الرغم من معاناتهم من انخفاض معدلات الدخل وارتفاع الأسعار، لا يدفع أصحاب الأنشطة غير المشروعة إذ إن أنشطتهم غير معلنة ولا تدخل في الحسابات الرسمية للدولة مما يترتب عليها من نقص الحصيلة الضريبية في الدولة بما يدفع الدولة في سعيها لتعويض هذا النقص إلى رفع أسعار الضرائب على الأنشطة المشروعة والتي تتم في نطاق الاقتصاد الرسمي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة العبء الضريبي على هذه الأنشطة والتي يقع عبئها النهائي على أصحاب الدخل المحدودة فيزيد الأمر سوءاً بالنسبة لهم مما يدفعهم إلى التهرب الضريبي<sup>(42)</sup>.

### المطلب الثاني

#### الآثار الاجتماعية

يدفع ضحايا الاتجار بالبشر ثمناً مخيفاً يتمثل في الإيذاء الجسدي والنفسي بما في ذلك الإصابة بالأمراض. وإعاقة النمو الذي غالباً ما يترك أثراً دائماً ويتم نبذهم من عائلاتهم ومجتمعاتهم، وغالباً ما يضيع ضحايا الاتجار بالبشر فرصة هامة من النمو الاجتماعي والأخلاقي والروحي. ويكون استغلال الضحايا أحياناً مستفحلاً، إذ يتجرَّب

خطر الاتجار بالبشر في القانون الدولي دراسة مقارنة مع التشريعات الوطنية .....  
أ. م. د. محمدان عباس موسى النقيب، ماجد حاوي علوان الربيعي

بالأطفال ليعملوا في أعمال معينة ثم يجري استغلالهم لأشياء أخرى، فلا شك إن الضحايا الذين يجبرون على العبودية الجنسية غالباً ما يتم إخضاعهم عن طريق تعاطي المخدرات بما قد يتسبب ذلك في تعرضهم للأمراض الجنسية المعدية بما في ذلك فيروس الإيدز) نقص المناعة المكتسبة)، إضافة إلى ذلك، فإن بعض الضحايا ينتقلون إلى مناطق لا يعرفون لغتهم فلا يفهمونها ولا يتكلمونها، مما يزيد من الضرر النفسي نتيجة لاجتماع عنصرَي الوحدة والهيمنة<sup>(43)</sup>.

ويمكن رصد أبرز الآثار الاجتماعية السلبية من خلال تقسيم هذا المطلب على ثلاث فروع.

الفرع الأول: التفكك الاجتماعي.

الفرع الثاني: دعم الجريمة المنظمة.

الفرع الثالث: إتلاف الصحة العامة.

### الفرع الأول

#### التفكك الاجتماعي

إن الدافع الأساسي لنجاح حياة أي إنسان أو فشلها هو الدعم العائلي والاجتماعي، ومن ثم فإن فقدان ضحية عملية الاتجار بالبشر لهذا الدعم يجعل هؤلاء الأفراد أكثر ضعفاً وقابلية للانصياع لتهديدات التجار وطلباتهم، ويساهم بطرائق عدة في تدمير البنى الاجتماعية. ومن أبرز هذه الأساليب نزع جرائم الاتجار بالبشر للأطفال من أهلهم وأقاربهم، ومنعهم من النمو الطبيعي والأخلاقي فهذه الجرائم تعيق انتقال القيم الثقافية والعلم من الأهل إلى الطفل ومن جيل إلى آخر، مما يؤدي إلى إضعاف عمود رئيس من أعمدة المجتمع<sup>(44)</sup>. ولاشك أن الأرباح الناتجة عن عملية الاتجار بالبشر عادة تهدم المجتمعات لتصبح فيما بعد مصدراً جاهزاً لتوفير الضحايا، فالخطر القائم والمؤكد أن المرء سوف يصبح ضحية الاتجار به خاصة الجماعات الضعيفة مثل النساء والأطفال، مع ما ينجم عنه من حرمانهم من البيئة العائلية، ويحرم الأطفال من التعليم الذي بلا شك ينقل عقولهم ويفتح مجالات فكرية وعلمية لهم، فيقل ذلك من فرص الضحايا الاقتصادية في المستقبل ويزيد من قابلية تعرضهم للاتجار بهم مستقبلاً. كما إن هؤلاء الضحايا عندما يعودون إلى مجتمعاتهم يجدون أنفسهم معصومين بالعار ومنبوذين، ومن الأرجح انغماسهم

في تعاطي المخدرات وممارسة الأنشطة الإجرامية، الأمر الذي يتطلب توفير خدمات اجتماعية متوسطة لهم<sup>(45)</sup>.

## الفرع الثاني

### دعم الجريمة المنظمة

إن عمليات الاتجار بالبشر أحد أبرز أنواع الجرائم المنظمة والمرتبطة بها. فالأرباح الناتجة عن تجارة البشر تغذي وتدعم وتحول كثير من الأنشطة الإجرامية الأخرى والداخلية في إطار الجريمة المنظمة ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة تعتبر عمليات الاتجار بالبشر ثالث أكبر المشاريع الإجرامية في العالم ، والتي تقدر وارداتها السنوية حوالي (9,5) مليار دولار أمريكي حسب تقديرات وكالات الاستخبارات الأمريكية<sup>(46)</sup>.

كما أنها تعدّ أحد أكثر المشاريع الإجرامية ربحاً والمتصلة بشكل وثيق بعمليات وجرائم غسيل الأموال، وتهريب المخدرات وتزوير الوثائق، وجرائم الفساد و.... الخ. كما إن لها روابط وثيقة بالإرهاب، وحيثما تزدهر الجريمة المنظمة، تضعف الحكومة وقدرتها على تطبيق القانون<sup>(47)</sup>.

## الفرع الثالث

### إتلاف الصحة العامة

يواجه ضحايا الاتجار بالبشر أوضاعاً وحشية تؤدي إلى صدمة جسدية وجنسية ونفسية، فعادة ما يؤدي إجبار النساء على البغاء ( الدعارة القسرية ) إلى إصابة الضحايا بأمراض جنسية والتهابات في الحوض وبفيروس نقص المناعة ( الايدز ) الناتج عن المعاشرة الجنسية، حيث أشارت نتائج الفحوصات على مجموعة من الفتيات النيجيريات إلى أن أكثر من 50% منهن و70% من الفتيات اللاتي تم إنقاذهن من بيوت الدعارة مصابات بمرض الايدز وكشفت التقارير كذلك إن هناك أكثر من ( 8500 ) طفل وشاب في العالم يصابون يومياً بمرض الايدز وتوفيت أكثر ( 2500 ) امرأة إضافة إلى ( 900,000 ) امرأة مصابة بمرض الايدز خلال عام 1998<sup>(48)</sup>. كما تتمثل الأمراض النفسية التي تصيب الضحايا مثل القلق والأرق والاكتئاب والإجهاد والاضطراب النفسي مما يؤدي إلى فقدان الثقة بأنفسهم وإضعاف ثقتهم بالآخرين، كما تساهم ظروف المعيشة المكتظة وغياب النظافة الصحية وسوء التغذية في انتشار الأمراض<sup>(49)</sup>.

### المطلب الثالث

#### الآثار السياسية

لا تقتصر تداعيات هذه الجريمة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وإنما تمتد آثارها السلبية إلى الجوانب السياسية والمتمثلة في المساس بحقوق الإنسان وتآكل السلطة الحكومية، وذلك على النحو الآتي:-

#### الفرع الاول

##### انتهاك حقوق الإنسان

وضعت الاتفاقيات الدولية حقوقاً للإنسان بحيث يكون من حق كل إنسان التمسك بهذه الحقوق ومنها الحق في الحياة والحق في الحرية والعمل. وهذه الحقوق وغيرها تكون حائط صد لكل من تسول له نفسه انتهاكاً أو الأضرار بأي إنسان. ولاشك أن جريمة الاتجار بالبشر هي خط معاكس تماماً لهذه الحقوق فهي تعد شكلاً من أشكال العبودية ومن ثم فإن الضحية لا يتمتع بأية حقوق<sup>(50)</sup>، كما إن الاتجار بالأطفال ينتهك حق الطفل في النمو في بيئة تحميه وحقه في أن يكون متحرراً من أشكال سوء المعاملة والاستغلال كافة التي تشجع الانهيار الاجتماعي، وإن فقدان الأسرة تجعل ضحايا الاتجار بالأشخاص معرضين لطلبات وتهديدات المتاجرين بالأشخاص وتساهم بطرائق عديدة في انهيار البنى الاجتماعية<sup>(51)</sup>.

#### الفرع الثاني

##### تآكل السلطة الحكومية

تؤدي عمليات الاتجار بالبشر كذلك إلى التقليل من شأن جهود الحكومات في بسط سيطرتها، مما يسفر عن تهديد امن السكان الأكثر ضعفاً، ولا تستطيع كثير من الحكومات توفير الحماية للنساء والأطفال الذين يُخطفون من منازلهم ومدارسهم أو من مخيمات اللاجئين<sup>(52)</sup>. كما تلجأ عصابات الاتجار بالبشر لدفع الرشاوى للمسؤولين ورجال السياسة والموظفين العموميين بشتى الوسائل والسبل المتاحة وفي حالة عدم جدوى هذه الوسيلة السلمية تلجأ عصابات الإجرام إلى وسيلة التهديد والعنف بحافز ارتكاب جرائم القتل لإخافة و إرهاب أعضائها وإسكات خصومها، مما يؤدي إلى شعور بالخوف وزوال الشعور بالأمن والطمأنينة لدى المواطنين. ويقول الأمين العام السابق للأمم المتحدة

(بطرس غالي) إن الجريمة المنظمة تسمح مناخ العمل في مجال رأس المال وتفسد الزعامات السياسية وتؤثر سلباً على حقوق الإنسان وتخرق جهاز الدولة بشكل غير مباشر لتحصل على رضا المسؤولين كما إن عصابات الجريمة المنظمة ترشو المسؤولين وتخرق الأجهزة العمومية بالدولة وإنها تعمل بشكل سري مما يصعب اكتشاف جرائمها<sup>(53)</sup>.

## الخاتمة

لقد وصل هذا البحث إلى مراحلته النهائية ووقف عند آخر عتباته ومحطاته، فلا بد من أن نعرض الأفكار العامة التي وردت فيه وخلاصة النتائج والمقترحات التي يقتضيها وهي كالتالي:

## النتائج:

1) باتت ظاهرة الاتجار بالبشر تؤرق الضمير العالمي في الآونة الأخيرة، فهي تعتبر شكلاً من أشكال الرق المعاصر، كما تعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فهي ظاهرة دولية لا تقتصر على دولة معينة، وإنما تمتد لتشمل العديد من الدول المختلفة الأمر الذي دفع المجتمع الدولي لإيجاد وثيقة موحدة تتناول جميع جوانب هذا الاتجار فقد تم إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 والتي نصت على تدابير عامة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. وألحق بها بروتوكول منع وقوع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال لعام 2003 الذي نص على تدابير خاصة لمكافحة هذه الظاهرة.

2) تعتبر جريمة الاتجار بالبشر من أخطر الظواهر الإجرامية على البشرية لما فيها من امتهان لكرامة الإنسان وتحويله إلى سلعة رخيصة يضاف إلى ذلك الانتشار الواسع لهذه الجريمة وارتباطها بعصابات الإجرام المنظم لتصبح ثالث أكبر تجارة غير مشروعة بعد تجارة السلاح والمخدرات.

3) تختلف صور وأنماط الاتجار بالبشر من دولة إلى أخرى طبقاً لنظرة الدولة لمفهوم الاتجار بالبشر ومدى احترامها لحقوق الإنسان، ووفقاً لعاداتها وتقاليدها وثقافتها والتشريعات الجنائية النافذة فيها والنظام السياسي المتبع بها.



- (4) إن هناك العديد من العوامل والأسباب التي ساهمت في ظهور مثل هذه الجرائم والتي تعود إلى الفقر، والبنية الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة والعنف الممارس ضد الأطفال والنساء والفساد الحكومي وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة وازدهار تجارة الجنس وجاذبية الحصول على مستوى معيشي أفضل في مكان آخر وازدياد الطلب على العمالة غير القانونية والرخيصة، كذلك فإن النمو الاقتصادي في بعض البلدان صاحبه زيادة في الفوارق الطبقية أدت إلى سيادة النزعة المادية وطغيان قيم الاستهلاك الترفي والى زعزعة منظومة الحياة التقليدية والأنساق الاجتماعية لشعوب العالم النامية الأمر الذي أدى إلى تسهيل الوقوع في حبال المتاجرين بالبشر.
- (5) إن الاتجار بالبشر ينصب في اغلب الأحيان على فئتين رئيسيتين تأتي في الأهمية الأولى فئة النساء والثانية فئة الأطفال.
- (6) الاتجار بالبشر يقسم دول العالم وفقاً للظروف الاقتصادية إلى ثلاث مناطق هي مناطق مصدرة وهي التي تقوم بدور الدولة العارضة للضحايا والدول المستوردة وهي الدول الطالبة للضحايا ودول المعبر وهي حلقة الوصل بين الدول العارضة والدول الطالبة.

## المقترحات

- 1- العمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين وزارات العمل في كل من الدول المصدرة والمستقبلة للعمالة بما يتضمن التوقيع على الاتفاقيات الثنائية لتعزيز حقوق العاملة الوافدة.
- 2- التركيز على تعليم الأطفال كوسيلة لتحسين أوضاعهم وجعل التعليم الأساسي متاحاً بصورة إلزامية للجميع.
- 3- زيادة التثقيف والوعي بحقوق الطفل ودمج المعاهدات والمواثيق المتعلقة بحقوق الطفل في التعليم الرسمي وغير الرسمي حيثما كان ذلك مناسباً.
- 4- تدعيم وتعزيز حقوق الطفل من خلال تثقيف الأسرة من خلال زيادة الوعي بمسؤولية الوالدين كليهما نحو الأطفال مع التركيز بشكل خاص على مسؤوليتهم في منع الاعتداءات الجنسية على الأطفال.

- 5- توفير الرعاية الصحية وتحسين الخدمات الصحية الموجودة وتدعيم البيئة الأسرية للأطفال الأكثر عرضة لتجارة الجنس، بما في ذلك المشردون واللاجئون وأبناء الطبقة المسحوقة وعديمي الجنسية.
- 6- تطوير وتفعيل ونشر الأنظمة والقوانين التي تمنع استغلال الأطفال مع مراعاة الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الأطفال، ومراجعة الأنظمة والقوانين والتي تساعد على تسهيل استغلال الأطفال وتبني إجراءات فعالة للحد من هذه الظاهرة.
- 7- إقرار سياسة عقابية تكفل التشديد فيها لردع المجرمين والحفاظ على مصلحة المجتمع من ناحية، وتشجيع المجرمين على التراجع عن إتمام أعمالهم الإجرامية.
- 8- إقرار مبدأ المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية لأن الشخص المعنوي هو الملجأ الذي تلجأ إليه منظمات الاتجار بالبشر الإجرامية لضمان السرية التامة في ممارسة أعمالها وأنشطتها الإجرامية من خلال التستر وراء شركات أو جمعيات خيرية وهمية لذا نقترح التشديد في عقوبة الأشخاص المعنوية
- 9- تخصيص سلطات لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر ولاسيما في مرحلة التحقيق وهو ما يتطلب على سبيل المثال إنشاء إدارة شرطية خاصة لمكافحة الاتجار بالبشر تتبع وزارة الداخلية تعني بكافة الأعمال الشرطية بهذه الجريمة.
- 10- التوسيع في مجال تبادل المساعدات القضائية بين الدول منها الإنابة القضائية في تدوين أقوال الشهود والضحايا وتوفير المعلومات والمستندات وتقارير الخبراء وكافة أشكال المساعدات القضائية التي تتطلبها مقتضيات التعامل لجريمة الاتجار بالبشر.

## المصادر

- (1) بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال أعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15/ تشرين الثاني/ 2000 دخل حيز النفاذ بتاريخ 25/ كانون الأول/ 2003، صادقت جمهورية العراق على البروتوكول بموجب القانون رقم 20 في 2/ 5/ 2007، نشر في الوقائع العراقية بالعدد 4041 في 17/ 6/ 2007.
- (2) خالد مصطفى فهمي. النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في ضوء القانون رقم 64 لسنة 2010 والاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية (دراسة مقارنة)، ط1، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011، ص108.

(3) ايناس محمد البهجي. جرائم الاتجار بالبشر، ط1، القاهرة: المركز القومي للأصدارات القانونية، 2013، ص74.

(4) جرائم الاتجار بالبشر ( المفهوم والأسباب وسبل المواجهة) إصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة، بحث منشور على الموقع الالكتروني: <http://www.shipolice.gov.ae/ae/securitylob.aspx>

(5) ويذكر احد المحللين السياسيين أن تلك الجماعات الإرهابية تستعمل وجود الأطفال في القرى النائية الفقيرة حيث الأوضاع المعيشية المتدنية فتعرض الأطفال المتسربين من المدارس والعاطلين في بعض المهن مبالغ كبيرة لمساعدة أسرهم مقابل المشاركة في الأعمال الإرهابية. نقلاً عن كريم محمد حمزة. مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، بغداد: بيت الحكمة، 2011، ص154-155.

(6) محمد مختار القاضي. الاتجار بالبشر، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2012، ص122.

(7) عائشة ابراهيم البريمي. الواقع الاجتماعي لظاهرة الاتجار بالبشر في دولة الإمارات، ط1، الشارقة: مركز بحوث الشرطة، 2011، ص36.

(8) جون لوي فيل. الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، دراسة بدعم مالي من المفوضية الأوروبية، نشرت على الرابط الالكتروني:

[www.enpi-info.eu/.../StudyonWomenredGIZ\\_EUROMED\\_II\\_AR\\_L.pdf](http://www.enpi-info.eu/.../StudyonWomenredGIZ_EUROMED_II_AR_L.pdf)

ايناس محمد البهجي. مصدر سابق، ص64.

(9) أصدرت محكمة الجنايات في دولة قطر أحكام إدانة بحق خمسة من النساء من جنسيات عربية بتهمة الاتجار بالبشر وفقاً لنص المادة ( 321 ) من قانون العقوبات القطري حين خططن لخطف طفل من دولة عربية تعاني من ويلات الحرب ( العراق ) وإبعاده عن سلطة أبويه الشرعيين واستخراج شهادة ميلاد قطرية له خلافاً للحقيقة. - نقلاً عن خالد مصطفى فهمي، مصدر سابق، ص110.

(10) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة مقدم إلى مجلس الأمن، العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات المسلحة. منشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة. [www.un.org/ar/](http://www.un.org/ar/)

(11) خالد مصطفى فهمي. مصدر سابق ، ص 109.

(12) كاثرين ميخائيل. المرأة والمجتمع ( الطموحات والقيودات )، بحث منشور على الرابط الالكتروني:

<http://almothaqaf.com/index.php/araa/6590.html>

(13) خالد مصطفى فهمي. مصدر سابق، ص110.

(14) بسام عاطف المهتار. استغلال الأطفال ( تحديات وحلول)، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص60

(15) راميا محمد شاعر. الاتجار بالبشر (قراءة قانونية اجتماعية)، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012، ص14.

- (16) عائشة ابراهيم البريمي. مصدر سابق، ص37.
- (17) هاني السبكي هاني السبكي. عمليات الاتجار بالبشر، ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010، ص12.
- (18) قاسم عبود الدباغ. اثر التسول في انحراف الأطفال في العراق، بحث منشور في مجلة الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، العدد26، لسنة 2011، ص24.
- (19) راميا محمد شاعر. مصدر سابق، ص15.
- (20) جوي نغوزي ايزيلو. تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التربية، تقرير مقدم إلى الجمعية العامة، 2013، ص5، منشور على الموقع الالكتروني للأمم المتحدة: [www.un.org/ar/](http://www.un.org/ar/)
- (21) هاني السبكي. مصدر سابق، ص119.
- (22) خالد مصطفى فهمي. مصدر سابق، ص118.
- (23) اشرف عبد العليم الرفاعي. مصدر سابق، ص5.
- (24) اكرم عبد الرزاق المشهداني. الاتجار بالبشر عبودية القرن 21 تنامي في العالم والعراق . بحث متاح على الرابط الالكتروني: <http://www.saqrcenter.net/?p=3650>
- (25) خالد بن سليم الحربي. مصدر سابق، ص80.
- (26) نصت المادة (9) فقرة(5) من البروتوكول ( تعتمد الدول الأطراف أو تعزز تدابير تشريعية أو تدابير أخرى مثل التدابير التعليمية أو الاجتماعية أو الثقافية بوسائل منها التعاون الثنائي المتعدد الأطراف من اجل حد الطلب الذي يحفز جميع أشكال استغلال الأشخاص وبخاصة النساء والأطفال التي تفضي إلى الاتجار).
- (27) فتحي أبو الفضل. دور الدول والمؤسسات في ظل العولمة، ط1، القاهرة: مكتبة الأسرة، 2004، ص20.
- (28) محمد يحيى. الرأسمالية والعولمة وظاهرة الاتجار بالبشر، بحث متاح على الرابط الالكتروني : <http://islamicnews.net/document/showdoco8.asp?docId=10312&typeId=8&tabIndex=2>
- (29) تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. تحول أسواق الإجرام الدولية إلى مركز قوى كبرى باستخدام العنف والرشوة. متاح على الرابط الالكتروني الرسمي للأمم المتحدة: [www.un.org/ar/](http://www.un.org/ar/)
- (30) ايناس البهجي. مصدر سابق، ص73.
- (31) خالد مصطفى فهمي. مصدر سابق، ص125.
- (32) عائشة ابراهيم البريمي. مصدر سابق، ص38.
- (33) المادة ( 15) من نص إعلان فينا بشأن الجريمة والعدالة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرون، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المنعقد في 10/نيسان/2000، والمنشور على الموقع الالكتروني الرسمي للأمم المتحدة: [www.un.org/ar/](http://www.un.org/ar/)

(34) المادة الثالثة من توصيات إعلان فينا بشأن بناء الثقة في الحكومة. فينا: في 26-29/ حزيران

2007/، المنشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة: [www.un.org/ar/](http://www.un.org/ar/)

(35) يعرف الاقتصاد الأسود بأنه " جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة ضمن حسابات الناتج القومي وذلك أما لتعمد إخفائها تهريباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وأما أن تكون هذه الأنشطة مخالفة للقانون السائد في الدولة ". نقلاً عن محمد مختار القاضي. مصدر سابق، ص24.

- (36) سوزي عدلي ناشد. مصدر سابق، ص50.
- (37) حامد سيد محمد حامد. مصدر سابق، ص72.
- (38) محمد مختار القاضي. مصدر سابق، ص165.
- (39) عائشة ابراهيم البريمي. مصدر سابق، ص74.
- (40) سوزي عدلي ناشد. مصدر سابق، ص58.
- (41) حامد سيد محمد حامد. مصدر سابق، ص79.
- (42) حامد سيد محمد حامد. مصدر سابق، ص81.
- (43) هاني السبكي. مصدر سابق، ص136.
- (44) ايناس محمد البهجي. مصدر سابق، ص80.
- (45) هاني السبكي. مصدر سابق، ص137.
- (46) حامد سيد محمد حامد. مصدر سابق، ص82.
- (47) عائشة ابراهيم البريمي. مصدر سابق، ص72.
- (48) بسام عاطف المهتار. مصدر سابق، ص65.
- (49) خالد مصطفى فهمي. مصدر سابق، ص131.
- (50) عبد القادر الشخيلي. جرائم الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية وعقوبتها في الشريعة والقوانين العربية والقانون الدولي، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص122.
- (51) حامد سيد محمد حامد. مصدر سابق، ص85.
- (52) جهاد محمد البريزات. الجريمة المنظمة (دراسة تحليلية)، ط2، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010، ص30.

## **The motives of the spread of the phenomenon of trafficking in human beings and their effects**

**Majid Hawi ALwan AL –Rubeeah**

**P. A. D. Adnan Abbas Moosi Al Nakeeb**

### **Abstract:**

There is no doubt that there are many motives cause the spread of the phenomenon of trafficking in human beings , and the motives are a combination of factors help to work on the stimulus act or behavior is, and these factors can have dimensions of social , psychological or economic pay some towards this act or behavior . Has become a phenomenon of human trafficking a global criminal phenomenon , and a form of organized crime . This has helped the spread of many reasons that resulted in the increasing aggravation of this crime and in the light of globalization, which has facilitated the movement of people and money between countries , which led to the emergence of many crimes , including human trafficking crimes .

The spread of the Internet is one of the main reasons that have an active role in the spread of this phenomenon , as it exploits the Internet in facilitating that trade across the network , making this phenomenon promoted through the network , and is the supply and buying and selling, and communication between members of organized criminal gangs in order to conclude deals, and then become criminals in the practice of their criminal behavior a wider area , and without follow-up or monitoring , making the phenomenon transnational politics and all geographic areas have become the phenomenon of trafficking in human beings haunt the world's conscience in recent times , they are considered a form of modern day slavery , is also a flagrant violation human rights and fundamental freedoms , it is an international phenomenon not limited to a particular state , but extends to many different countries which prompted the international community to find a unified document that addresses all aspects of this trade has been the conclusion of the United Nations Convention to Combat transnational Organized Crime in 2000 , which stipulates General measures to combat transnational crime And the right by the Protocol to Prevent , Suppress and Punish Trafficking in Persons , especially Women and Children Act 2003, which provides for special measures to combat this phenomenon .

Human Trafficking is a crime of the most serious criminal phenomena on human because of the affront to human dignity and turning it into a cheap commodity Moreover, the widespread use of this crime and gangs linked to organized crime to become the third largest illegal trade after drugs and arms trade .Photos and different patterns of human trafficking from one state to another , according to the state to look at the concept of human trafficking and the respect for human rights , and in accordance with their customs , traditions and culture and criminal legislation in force and the political system which followed it